

تطور حالات الطلاق في المجتمع الجزائري - قراءة سوسيو أنثروبولوجية في المؤشرات الإحصائية -

The evolution of divorce cases in Algerian - society Socio-anthropological reading of statistical indicators-

أ.د. سعيد محمد¹

¹ - جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان - (الجزائر)

msaidi45@yahoo.fr

أ. سراج جيلالي^{2*}

² - جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان - (الجزائر)

Jil.22@hotmail.fr

تاريخ القبول: 2020/11/03

تاريخ الاستلام: 2020/09/24

الملخص

تتناول في هذا المقال تطور حالات الطلاق في المجتمع الجزائري خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2005 إلى غاية سنة 2018 ، فالرهان المطروح في هذا العمل تحليل و مناقشة المؤشرات الإحصائية الديمغرافية في مجتمعا ، وذلك بعد رصد حالات الطلاق التي عرفت ارتفاعا رهيبا خلال السنوات الأخيرة ، و ذلك بالاعتماد على المؤشرات الإحصائية للطلاق منذ سنة 2005، دون أن نهمّل مقارنة مؤشرات الزواجية و مؤشرات الطلاقية خلال الفترة المدروسة و التي ستعرف تذبذبا بين الارتفاع و الانخفاض.

إن الهدف الرئيس من هذه الدراسة هو الكشف على العلاقة بين ارتفاع معدلات الطلاق و انخفاض معدلات الزواج في ظل التزايد المستمر لعدد السكان في المجتمع الجزائري ، و أظهرت النتائج أنها أكثر تأثرا بالتغيرات الثقافية و الاجتماعية، و ما أفرزته من تبلور الفردانية و تغير دور و مكانة كل من الرجل و المرأة في الأسرة الجزائرية سواء كزوجين أو أحد أطرافها. الكلمات المفتاحية : الزواج ، الطلاق ، المؤشرات الإحصائية ، التغيرات الثقافية ، التغيرات الاجتماعية.

Abstract:

In This article, we deal with the development of divorce cases in Algerian society during the period from 2005 to 2018, and the bet raised in this work is to analyze and discuss demographic statistical indicators in our society, after monitoring divorce cases that have witnessed a terrible increase in recent years,

* المؤلف المرسل : سراج جيلالي، الاميل : jil.22@hotmail.fr

and This is based on the statistical indicators of divorce since 2005, without neglecting the comparison of the indicators of marriage and the indicators of divorce during the period studied, which will fluctuate between high and low. The main objective of this study is to uncover the relationship between high divorce rates and low marriage rates in light of the continuous increase in the number of the population in the Algerian society, and the results showed that it is more affected by cultural and social changes, and the crystallization of individualism and the changing role and status of it. Both the man and the woman in the Algerian family, whether as a couple or one of its parties. **Key words:** marriage, divorce, statistical indicators, cultural changes, social changes.

المقدمة

إن نظام الزواج هو الأساس الشرعي و السليم الذي ينظم العلاقة البيولوجية بين الرجل و المرأة فهو "رابطة معترف بها اجتماعيا بين رجل و امرأة ، يحقق قيامها إضفاء صفتي الزوج والزوجة و تكون عائلة" (شاكرك مصطفى سليم، 1981، 601) ، من أجل إنجاب الأطفال وتحديد الأدوار و الوظائف بينهما لتكوين أسرة و بناء العائلة ، فهو " الوسيلة لضبط الغريزة الجنسية حسب معايير تضمن استمرار وجود مجتمع منظم" (أحمد بيري الوحشي ، 1995 ، 311) و سوي ، و عليه يعتبر الزواج في المجتمع الجزائري نظاما مقدسا، يخضع لعادات و تقاليد عرقية و شعائرية داخل بوتقة القيم و المعايير من أجل ضمان استمرارية المجتمع ، و هنا تكمن أهمية الزواج في بناء الأسرة و حماية المجتمع و ضمان إستمراريته.

معلوم أن النسق الأسري في المجتمع الجزائري ، يواجه تيارات التغير الثقافي و الاجتماعي، التي تضعه أمام تحديات التكيف مع التحولات الكبرى في الأدوار و الوظائف لكل من الرجل و المرأة داخل الأسرة والجماعات القرابية ، و ذلك ما يجعل الأسرة - كباقي الأنساق الاجتماعية- تتعرض إلى مشكلات عديدة و مختلفة تهدد بناءها و وظيفتها ، حتى تصل في أغلب الأحيان إلى حد إنهاء العلاقة بين الزوجين و تؤدي في أسوأ الحالات إلى الانفصال بين الزوجين ثم الطلاق ، و قد ما يترتب عليه من آثار سلبية على الفرد و المجتمع.

الطلاق ظاهرة اجتماعية طبيعية تقع بين الزوجين إذا لم يستطيعا العيش مع بعضهما " فيكون حلا فعالا لكثير من الوضعيات التي لا يمكن أن تستمر من خلالها المعاشرة الزوجية" (ناصر قاسمي ، 2013 ، 83) ، لكن يصبح الطلاق واقعا مؤلما حين ترتفع معدلاته في مقابل انخفاض حالات الزواج ، و يكون مصدرا لمشكلات أخرى تجعل منه ظاهرة اجتماعية سلبية تفكك الأسرة و تهدد الاستقرار الاجتماعي و

تماسك وحدة المجتمع ، ذلك ما جعل موضوع الطلاق محل اهتمام الباحثين و الدارسين و العلماء على اختلاف تخصصاتهم.

إن ارتفاع عدد حالات الطلاق في المجتمع الجزائري بشكل رهيب ومخيف باتت ظاهرة تؤرق المجتمع، و أضحي الطلاق واقعا مؤلما يهدد النظام الأسري و بنائه ، حتى أصبح الطلاق مصدرا لمشكلات أخرى، خاصة بعد أن ارتفعت معدلاته في السنوات الأخيرة حيث شهد المجتمع الجزائري ارتفاعا في معدلات الطلاق و انخفاضاً في معدلات الزواج ، و أصبح اتخاذ قرار الطلاق أمرا بسيطا وتافها لا يكثر له الرجل و لا المرأة ، و لا يراعيان نتائجهم و لا أثاره السلبية ، سواء عليهما كزوجين أو على الأسرة و المجتمع ككل.

على هذا الأساس نسعى من خلال هذا العمل إلى تتبع تطور حالات الطلاق في المجتمع الجزائري ، عن طريق قراءة المؤشرات الإحصائية خلال الفترة الممتدة من سنة 2005 إلى غاية سنة 2018 ، و تأويل دلالة تطورها في ظل التغيرات الثقافية و الاجتماعية و الأزمات السياسية و الاقتصادية التي شهدتها المجتمع الجزائري خلال الفترة المدروسة ، و عليه فإن القراءة للمؤشرات الإحصائية دفعتنا لطرح التساؤل التالي :

أي دلالة تعطيها المؤشرات الإحصائية لارتفاع معدلات الطلاق ؟

إن طرح هذا التساؤل يحيلنا إلى قراءة المؤشرات الديمغرافية للمجتمع الجزائري التي تحيلنا مباشرة الوقوف على الأحداث الثلاثة ، مؤشرات نمو السكان ، و مؤشرات الزواج ، و مؤشرات الطلاق ، و مقارنتها بما تتجه إليه من ارتفاع و انخفاض و من منطلق قراءة إحصائية رياضية عادية نقول أن الأحداث الثلاثة ذات علاقة طردية ، بمعنى أن ارتفاع معدلات الطلاق له علاقة بارتفاع معدلات الزواج و كل منهما يرتبط بارتفاع عدد السكان.

إلا أن قراءة المعطيات الإحصائية في عملنا هذا أعطتنا اتجاها عكسيا في الفترة ما بين سنة 2013 إلى غاية سنة 2018 حين سجلت انخفاض معدلات الزواج و ارتفاع معدلات الطلاق ، و لعل ذلك كان نتيجة ما عرفه المجتمع الجزائري من تغيرات سياسية و اقتصادية ، كانت مؤشرات دالة على تغير النظام الأسري في العلاقات و القيم و التشريعات الجديدة التي هزت تغيرات نوعية و عميقة مست الأديوار و الوظائف بين الشائبي الزوجي.

بداية عملنا هذا كانت بعد قراءة دراسات ذات علاقة بموضوعنا البحثي ، فكانت من بين الدراسات التي تناولت الطلاق في المجتمع الجزائري نجد دراسة كسال مسعودة بعنوان " مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري" دراسة ميدانية تناولت من خلالها العوامل المؤدية للطلاق في المجتمع الجزائري (مسعودة كسال ، دت ، 12) و الآثار المترتبة عنه ، توصلت الباحثة من خلال الدراسة إلى أن أسباب الطلاق اجتماعية حصرتها في مشكل السكن مع أهل الزوج و تدخلهم في شؤون الزوجة ، و رفض الزوجة الاستمرار في العيش مع أهل الزوج ، الاختيارات الزوجية الغير المناسبة خاصة من طرف الاهل ، الخيانة الزوجية ، و عدم إنجاب الأطفال ، الاختلاف بين الزوجين حول خروج الزوجة إلى العمل.

و نشير كذلك إلى دراسة زهرة عباسي بعنوان « la demande de divorce dans la famille algérienne contemporaine » انطلقت الدراسة من فرضية رئيسية مفادها أن : طلبات الطلاق في المجتمع الجزائري ، كانت في غالبيتها نتيجة صراع بين الأدوار و الحالات القديمة و الحاضرة (8 , 2005 , zahra abassi)، حيث اتخذت الباحثة من مجتمع البحث في الجزائر العاصمة، و باعتمادها على تقنيات البحث الميداني ، و على استعمال الملاحظة و تحليل الإحصائيات ، توصلت إلى أنه من بين أسباب طلبات الطلاق تعود إلى تغير المكانة و الأدوار بين الرجل و المرأة و سبب اختيار الشريك ، و ذلك ما يؤدي إلى الاختلاف بين الزوجين و الصراعات بين أسرة الزوجين ، و أسباب الصراع تعود إلى الخلافات بين أم الزوجة و أم الزوج و تدخلهما في شؤون الأسرة ، و توصلت الباحثة إلى أن أكثر طلبات الطلاق من طرف الزوج الذي يكتشف عدم عذرية زوجته أو بسبب عقم الزوجة و عدم قدرتها على الإنجاب ، و هكذا حددت الباحثة أسباب الطلاق .

بينت نتائج الدراسات السابقة التي أشرنا إليها أن سبب فشل العلاقات الزوجية يعود إلى عدم بناء علاقة زوجية مؤسسة من طرف الزوجين ، فكان اختيار الشريك سبب رئيس في ذلك كما أظهرت النتائج سبب الطلاق صراع بين أسرتي الزوجين ، و هكذا يصبح الطلاق نتيجة لعدم قدرة الزوجين لبناء الأسرة ، و في دراسة تناولنا من خلاله عوامل الطلاق في السريع في المجتمع الجزائري تبين من نتائج الدراسة أن تغير دور و مكانة المرأة داخل الأسرة كان له دورا كبيرا في وقوع الطلاق (جيلالي سراج ، 2017 ، 254).

قراءة مؤشرات الزواج دفعتنا للاطلاع على دراسات تناولت إشكالية تأخر سن الزواج في المجتمع الجزائري و قد أثارت انتباهنا ما أشارت إليه (صليحة ، 2008) ، سبب تأخر سن الزواج يعود إلى

صعوبة اختيار الشريك لدى الشباب (صليحة قشطولي ، 2008 ، 152) ، كما توصلت الباحثة إلى أن ارتفاع المستوى التعليمي و خروج المرأة للعمل له علاقة بذلك ، في نفس السياق جاءت دراسة (رحيمة ، 2017) تبين أن تأخر سن الزواج في المجتمع الجزائري يعود إلى أسباب إجبارية و ليست اختيارية" (رحيمة شوقي ، 2017 ، 175) يتحكم فيها الواقع الاجتماعي و ذلك نظرا لأهمية الزواج في نظر الباحثين ، كما توصلت (حنان ،) إلى أن من بين أسباب تأخر سن الزواج بين الشباب الجزائري التحول في اختيار الشريك سواء عند الذكور أو الإناث ، حيث أصبح هذا الاختيار يقوم على أساس الحرية الشخصية مما أضعف تدخل الوالدين في مسألة الارتباط كلها (حنان بونيف ، 2010 ، 624) ، إن أسباب تأخر سن الزواج التي تناولتها الدراسات السابقة لها علاقة بالتغيرات الثقافية والاجتماعية ، و التي ظهرت في تغير نظام الزواج و اختيار الشريك.

إن تطور حالات الطلاق قد تأثرت بتغيرات بنوية و وظيفية ، فالارتفاع المستمر و المتزايد لمعدلات الطلاق يقابله الانخفاض الظرفي المتزايد لمعدلات الزواج ، عكسه حراكا ديمغرافيا و جغرافيا كبيرين صحبتهم حركة تنموية مهمة خلال هذه الفترة ، و عرف بما يشبه طفرة كبيرة في التحولات الثقافية و الاجتماعية هزت النظام الأسري.

1- قراءة في المؤشرات الإحصائية

1-1- مصدر المادة الإحصائية

لقد تم اعتماد المؤشرات الإحصائية للطلاق من معطيات الإحصاء الديمغرافي في الجزائر التي نشرها الديوان الوطني للإحصائيات من سنة 2005 إلى غاية سنة 2018.

إن الديوان الوطني للإحصاء هو مؤسسة إدارية عامة مسؤولة عن جمع ومعالجة ونشر المعلومات الإحصائية المتعلقة بالمجتمع الجزائري ، و يستمد المعطيات الإحصائية من المؤسسات الخاصة.

بدأ الديوان الوطني للإحصاء العمل بالمؤشرات الإحصائية في الجزائر بعد الاستقلال منذ سنة 1964 حين تأسس في بداية عمله كمفوضية وطنية للتعداد السكاني (C.N.R.P) ، حينها قام بإجراء أول تعداد لسكان الجزائر المستقلة ، و في عام 1966 مع التغيرات الحاصلة في البلاد توسع تنفيذ الأعمال الرئيسية للمفوضية الوطنية للتعداد السكاني خلال تلك الفترة ، فكان إجراء التعداد الثاني للسكان والمساكن عام 1971 ، ليصبح المندوبية الوطنية للتعدادات و المسوحات الإحصائية (CNRES) كما قام بالمسح الديمغرافي خلال سنة 1972-1973 ، و مسح رسم الخرائط في 1972-1975 ، مع

توسيع مهامه نظرا للتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية في المجتمع الجزائري أصبح الديوان الوطني للإحصائيات (O.N.S) بموجب المرسوم رقم 95-159 بتاريخ 1995/06/03 ، يقوم بإجراء مسوحات كبيرة ، من بينها تعداد السكان والمساكن لعام 1987 ، والمسوح السنوية للأسر من 1982 إلى 1992 ، والمسوح التجارية السنوية ، الاقتصادية والاجتماعية (مثل مسح القوى العاملة ، المسح على الشركات الصناعية ، ديمغرافيا السكان ، وما إلى ذلك)

1-2- تحديد المؤشرات الإحصائية الديمغرافية

لمعرفة الحالة الديمغرافية في الجزائر يقوم الديوان الوطني للإحصائيات بمسح سنوي شامل للأحداث الأربعة الخاصة بالحالة المدنية في المجتمع الجزائري على (المواليد ، وفيات ، مواليد أموات ، زواجات) ، تسمح هذه الأحداث الخاصة بالحالة المدنية بـ:

- القيام بتقديرات بعدد السكان.
- حساب أهم المؤشرات الديمغرافية و إنشاء جداول الوفيات.
- إجراء تحليل أولي للوضعية الديمغرافية السنوية.
- و يتم استكمال هته البيانات بإحصاء حول عدد حالات الطلاق المسجلة سنويا و التي تستمد من قبل وزارة العدل ، تُحدد مؤشرات الطلاق بالمعدل الخام للطلاق و معدل الطلاق بالشكل التالي .
- المعدل الخام للطلاق : المعروف بطريقة حسابية هي حاصل قسمة عدد حالات الطلاق المسجلة خلال السنة على متوسط عدد السكان لنفس السنة.
- معدل الطلاق : معرف بحاصل قسمة عدد حالات الطلاق المسجلة خلال السنة على عدد حالات الزواج لنفس السنة.
- المعدل الخام للزواج : المعروف بطريقة حسابية هي حاصل قسمة عدد حالات الزواج المسجلة خلال السنة على متوسط عدد السكان لنفس السنة.
- تعطينا تحديد المعطيات الإحصائيات للطلاق خياران مختلفان ، الخيار الأول يعكس اتجاه ديمغرافي حين يرتبط مؤشر الطلاق بمتغير عدد السكان لنفس السنة (الجدول رقم 01) ، أما الخيار الثاني يعكس اتجاه سوسولوجي حين يرتبط متغير الطلاق بمتغير عدد حالات الزواج لنفس السنة ، و مهما يكن

الاختلاف بين صيغ المعادلات في تحديد نسبة الطلاق فإن "اعتماد واحدة منها يكون حصيلة اختيار مبرر يحدده الباحث، وتكون له تبعاته النظرية والعلمية التي يقدر فائدتها ضمن الخيارات المنهجية التي يتخذها" (منصف المحواشي ، 2007 ، 14) ، و فيما يلي نبين الإحصائيات تغير حالات الزواج و تغير حالات الطلاق في الجدول رقم (01) التالي:

الجدول رقم 01: يبين مقارنة إحصائيات الزواج و الطلاق بعدد نمو السكان خلال الفترة الممتدة بين سنة 2005 إلى سنة 2018

السنة الحالة	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005
عدد السكان (بالمليون)	42578	41721	40836	39963	39114	38297	37495	36717	35978	35268	34591	34096	33481	32906
عدد حالات الزواج (بالألف)	332	340	357	369	386	388	371	396	345	341	331	325	295	279.5
المعدل الخام لحالات الزواج ب(%)	7.79	8.14	8.73	9.24	9.88	10.13	9.90	10.05	9.58	9.68	9.58	9.55	8.82	8.50
عدد حالات الطلاق	65690	65637	62128	59909	60844	57461	54985	54826	49845	41505	39396	34137	34623	31021
المعدل الخام للطلاق ب(%)	1.54	1.57	1.52	1.50	1.56	1.50	1.47	1.49	1.39	1.18	1.14	1.00	1.03	0.94

19.80	19.32	17.42	16.23	15.75	14.81	14.81	14.86	14.46	12.16	11.90	10.49	11.72	11.10	معدل الطلاق بـ (%)
-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-----------------------

انطلاقاً من قراءة معطيات الجدول رقم (01) سنشير إلى مقارنة المعطيات الدالة للأحداث الثلاثة (ارتفاع عدد السكان ، حالات الزواج ، حالات الطلاق) من خلال الرسم البياني رقم (01).

2- قراءة في البيانات الإحصائية

2-1- قراءة في مؤشرات الزواج

تحيلنا قراءة المعطيات الإحصائية لمؤشرات الزواج أمام واقع المراجعة بين الارتفاع و الانخفاض، ستعرف مؤشرات الزواج ارتفاعاً في عدد حالات الزواج من 279.5 ألف حالة زواج سنة 2005 إلى 396 ألف سنة 2011 بما يعادل ارتفاع 116.5 حالة حالات زواج خلال ستة سنوات ، ثم انخفاضا إلى 371 ألف حالة زواج سنة 2012 و يرتفع إلى 388 ألف سنة 2013 بما يعادل 17 ألف خلال سنتين ، ثم انخفاض إلى 386 ألف سنة 2014 ثم يواصل الانخفاض خلال السنوات المتوالية ليصل إلى 332 ألف حالة زواج سنة 2018 أي انخفاض بما يعادل 54 ألف حالة، و هكذا تعرف حالات الزواج تذبذباً بين الارتفاع و الانخفاض خلال الفترة المدروسة ، ليعرف استقراراً نحو الانخفاض بعد سنة 2014. يقابل ارتفاع عدد السكان زيادة عدد حالات الزواج من سنة 2005 إلى غاية سنة 2018 بمجموع كلي 34.5 ألف حالة زواج ، لكن ذلك يعطينا انخفاضا بمعدل خام 0.71 بالألف خلال الفترة المسجلة ما يفسر تذبذب حالات الزواج بمعنى أنه ارتفاع عدد السكان يقابله زيادة في عدد حالات الزواج لكن بتذبذب شبه مستقر يتراوح بين الارتفاع و الانخفاض و لو أن عدد حالات الزواج ستعرف ارتفاعاً متتالياً خلال السنوات الأولى ، إلا أن هذا الارتفاع سيبقى ظريفي ، و ستتجه مؤشرات الزواج عموماً نحو الانخفاض. و يظهر ذلك جلياً في المعدلات الخام للزواج المبينة في الجدول رقم (02).

نلاحظ من خلال الجدول رقم (02) أن عدد حالات الزواج ستعرف ارتفاعاً خلال فترة معينة بمعدل زواج واحد لكل مئة من السكان (1/100) منذ سنة 2005 و سيعرف مؤشر الزواج انخفاضا طفيفاً بداية من سنة 2013 و يستمر هذا الانخفاض بوتيرة متباطئة ليصل سنة 2018 بمعدل زواج واحد أمام 130 من السكان (1/130) و سنوضح المعطيات المذكورة في الجدول رقم (02).

يمكننا من خلال المعطيات الإحصائية في الجدول رقم (02) تقسيم اتجاه مؤشرات الزواج إلى فترتين زمنيتين ، الفترة الأولى من سنة 2005 إلى غاية 2011 فترة ارتفاع نسبي في عدد حالات الزواج ، و الفترة الثانية من سنة 2012 إلى غاية 2018 فترة انخفاض نسبي شبه مستقر بالرغم من ارتفاع عدد السكان ، و هذا يعطي دلالة على مرضية النسق الأسري في المجتمع الجزائري ، و ذلك ما يتطلب متابعة و دراسة ميدانية من أجل تحديد المشكل و تدارك الواقع.

أمام المعطيات المبينة لمؤشرات حالات الزواج و كذا حالات الطلاق في المجتمع الجزائري سنشير إلى ذلك أكثر توضيحا من خلال الرسم البياني رقم (02) إلى تطور حالات الطلاق و تغير مؤشرات الزواج من سنة 2005 إلى غاية سنة 2018.

2-2- قراءة في مؤشرات الطلاق

الجدول رقم (02) تطور مؤشرات الطلاق

السنة الحالة	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005
الزواج (بالآلاف) عدد حالات	332	340	357	369	386	388	371	396	345	341	331	325	295	279.5
المعدل الخام لحالات الزواج (‰)	7.79	8.14	8.73	9.24	9.88	10.13	9.90	10.05	9.58	9.68	9.58	9.55	8.82	8.50
نسبة واحدة/100 سكان	1/130	1/122	1/100	1/100	1/100	1/100	1/100	1/100	1/100	1/100	1/100	1/100	1/100	1/100
الطلاق عدد حالات	65690	65637	62128	59909	60844	57461	54985	54826	49845	41505	39396	34137	34623	31021

معدل الطلاق بـ (%)	زيجات/طلاق
19.80	1/5
19.32	1/5
17.42	1/6
16.23	1/6
15.75	1/6
14.81	1/7
14.81	1/7
14.86	1/7
14.46	1/7
12.16	1/8
11.90	1/9
10.49	1/10
11.72	1/9
11.10	1/9

تعطينا المؤشرات الإحصائية لمعدلات الطلاق غلبة الاتجاه العام نحو الارتفاع ولم تعرف معدلات الطلاق استقراراً أو انخفاضاً ملحوظاً ، إلا خلال الفترة الممتدة من سنة 2011 ، 2012 ، 2013 و هي فترة التي عرفت تذبذباً في عدد حالات الزواج - كما أشرنا إليها في الجدول رقم (01) ، ثم تعاود معدلات الطلاق في الارتفاع مع سنة 2014 لتصل إلى أعلى قياس سنة 2018 بنسبة 19.80% و هذا يعطي ارتفاع معدل الطلاق بنسبة 7.7%.

و بمقارنة إحصائية من منطلق المؤشرات المبينة في الجدول رقم (03) تعطينا المعطيات الإحصائية لسنة 2005 عدد حالات الطلاق 31021 بنسبة 11.1% من مجموع عدد حالات الزواج بما يعادل واحد 1 طلاق على كل تسعة (9) زواج (1/9) ، و يرتفع عدد حالات الطلاق سنة 2018 إلى 65690 حالة طلاق بنسبة 19.80% من مجموع عدد حالات الزواج بمعدل طلاق واحد (1) لكل خمسة (5) زواج (1/5) أي طلاق خمس المتزوجين.

و نبين خلال الرسم بياني رقم (02) تطور حالات الطلاق خلال الفترة المدروسة.

3- قراءة تقاطعية

تضعنا القراءة الإحصائية لمؤشر الزواج و الطلاق أمام حقيقة بينية تقاطعية لظاهرتين متوازيتين مرتبطتين، ظاهرة انخفاض الزواجات و ظاهرة جنوح معدلات الطلاق إلى الارتفاع ، و الذي بلغ حوالي خمس (1/5) المتزوجين طلقوا في سنة 2018 بعدما كان 1/9 واحد من تسع متزوجين طلقوا ، و لقد ذهب الظن لدى المراقبين* إلى أن السبب في ذلك يعود إلى صدور قانون الأسرة الجديد ، الذي ازدهرت

* - * - نقصد بالمراقبين ، تلك الخطابات المتداولة في الجرائد و وسائل الاعلام و المتعلقة بالموضوع.

معه الحقوق الشخصية و خاصة حقوق المرأة ، لكن توجهات نظام الأسرة الجزائرية المتغيرة بعوامل التغير الثقافي و الاجتماعي ، تعطي آليات أخرى قد نجد في ذلك تفسيراً يمكن ضبطه في مؤشرات تغير دينامية النظام الأسري في ظل التغيرات الثقافية و الاجتماعية التي شهدتها المجتمع الجزائري منذ الاستقلال ، و التي كان لها أثر بارز في تغير الأدوار و الوظائف بين الشرائع الزوجي ، و تغير في العلاقة الأبوية ، و سلطة الرجل في البيت.

فقد عرف المجتمع الجزائري حراكا ديمغرافيا و جغرافيا كبيرين صحبته حركة تنموية مهمة خلال هذه الفترة ، و عرف بما يشبه طفرة كبيرة في التحولات الثقافية و الاجتماعية هزت النظام الأسري ، و يكفي هنا أن نشير إلى بعض المؤشرات الدالة على ذلك ، فقد اتسعت دائرة العمل ، و تطور الدخل الفردي ، و مشاركة المرأة في سوق العمل ، و سيطرة الأسرة النووية و تبلورت التنظيمات الاجتماعية الطوعية المتكونة من مواطنين أحرار ينخرطون فيها بشكل إرادي (عنصر العياشي ، 2001 ، 65) ، مثل الجمعيات و النقابات و دور الحضانة ، و قيام فكرة المواطنة و ما ارتبط بها من فكرة الحقوق المدنية و السياسية، حيث ظهر الفرد باعتباره كائنا حقوقيا مستقلا بذاته ، و نتيجة لهذه الطفرة اتسعت التطلعات الفردية و الجماعية و تغيرت في العلاقات و الأدوار و الوظائف الأسرية و النظم القربانية.

فالتحولات الاقتصادية و الديمغرافية تدفع دوما إلى حدوث تغير في أجزاء النسق الاجتماعي ، كما ينتج عنه تجمع و تنظيم عناصر اجتماعية جديدة يصاحبها تغير في الطرق و الممارسات الفردية الجماعية ، و تتغير بالضرورة طرائق التفكير و السلوك و تشكل اندماجات صغيرة لكل منها سيمائها المميزة لكن فقدت فديتها الأخلاقية القديمة (اميل دوركهيم ، 2011 ، 477) ، وهذه التغيرات حسب المنظور الدوركهيمي " قد تحدث حالة فقدان المعايير و انهياره في المجتمع أي الظاهرة اللامعيارية" (قويدير سيكوك ، بلهواوي بلحاج ، 2014 ، 121) ، ما يُحدث تغيرات قيمية يصاحبها ارتفاع في سقف التطلعات و التوقعات الفردية و الجماعية ، و تستوقفنا هنا ما أشار إليه إميل دوركهيم في كتابه الانتحار ، أنه مع التقدم و التطور الاقتصادي تطغى التطلعات و الرغبات و تتجاوز الحدود بشكل صاخب و عنيف ، الأمر الذي لا يمنح إلا التوتر و القلق (اميل دوركهيم ، 2011 ، 489) ، إن مثل هذا الوضع الذي وصفه دوركهيم ينعكس فعلا على النسق الأسري في بيئته التفاعلية بين الزوجين وعلى حقل الجنسية و قيمه الجماعية.

كما ينبغي هنا أن نسجل أيضا تكثف مشاركة المرأة في سوق العمل في المجتمع الجزائري كنتيجة للتحويلات الاقتصادية و الثقافية الجديدة ، التي أحدثت فرصا جديدة لعمل المرأة خارج البيت ، حيث مثلت اليد العاملة النسوية تزايدا مهما من نسبة 17.6 % سنة 2013 إلى نسبة 20.4 % سنة 2019 ، يشتغلن معظمهن في قطاع الصحة العمومية و التعليم و الداخلية الجماعات المحلية ، المؤسسات و الإدارات العامة و أرباب العمل ، يتزامن هذا الإرتفاع في اليد العاملة النسوية مع انخفاض عدد الزوجات و ارتفاع عد حالات الطلاق في نفس الفترة ، و يظهر ذلك حين تضع النساء أولويات في حياتهن و يؤخرن قرار زواجهن ، ما يتسبب في ظاهرة تأخر سن الزواج في المجتمع الجزائري ، و هو ما أشارت إليه فرحات نادية حين تجد " أن المرأة أصبحت لا تقبل الزواج مثلما كانت عليه في السابق إلا بعد أن تضمن مستقبلها المهني، فجندها قد ترفض أو تتزوج أو تبقى متزوجة إلا وفق شروطها الخاصة" (نادية ، 2012 ، 128) ، و هو ما سيؤثر على نظام الزواج و على بنية العائلة و نظام السلطة وتوزيع الأدوار داخل الأسرة الجزائرية.

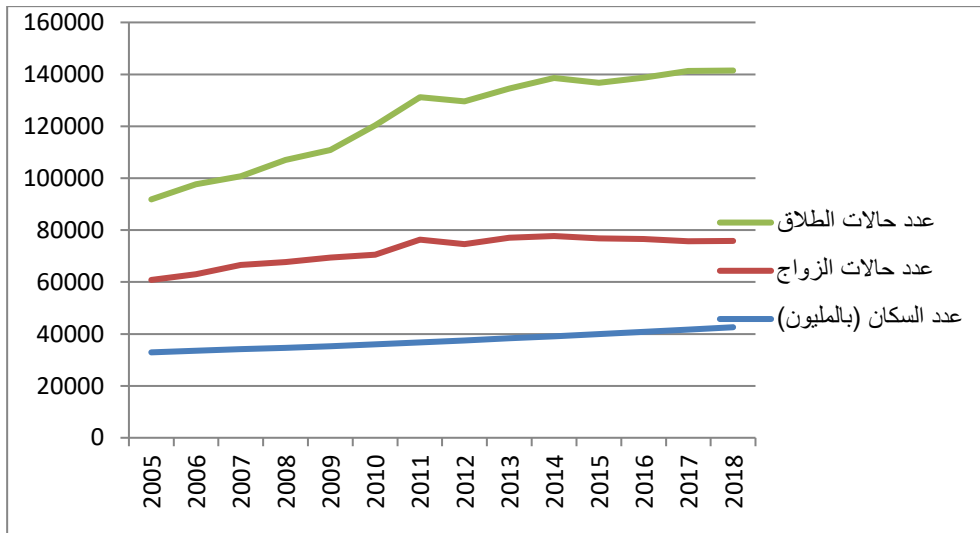
الخاتمة

إن المعطيات الإحصائية لمؤشرات الزواج و الطلاق خلال الفترة الممتدة من سنة 2005 إلى غاية سنة 2018 تعطي ترجمة حقيقية لتغيرات ثقافية و اجتماعية عميقة يعيشها المجتمع الجزائري ، أثرت على دينامية الأسرة ، و تغيرت آليات الزواج و طرق اختيار الشريك ، و تغيرت الوظائف الأساسية للأسرة ، كما ظهرت سلوكيات و قيم جديدة لم تكن موجودة في السابق.

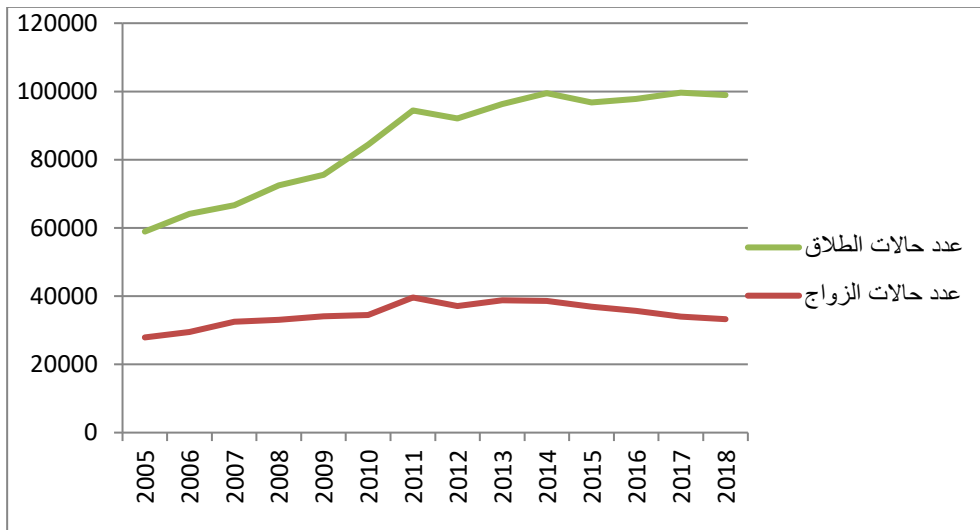
إن انخفاض حالات الزواج نقرأه من منطلق أن الزواج علاقة بين رجل و امرأة عرف تغيرات و آليات جديدة تتيح للطرفين حرية الاختيار بناء على اتجاهات و طموحات و ميولات مختلفة ، ما يفتح المجال للطرفين ترتيب أولويات في حياتهما الخاصة ، إلا أن ذلك كان له تأثيرا على تأخر سن الزواج على هذه فئة الشباب في مجتمعنا.

أما ارتفاع معدلات الطلاق بصفة شبه مستمرة تعطي دلالة على مرضية النسق الأسري في ظل التغيرات الثقافية و الاجتماعية ، فقد يكون الطلاق في الزوجات الجديدة نتيجة سوء اختيار الشريك ، كما يكون الطلاق في الزوجات القديمة بسبب الخلافات و الصراع الدائم بين الزوجين ، و في جميع الحالات أعطى ذلك علاقة عكسية بين حالات الزواج و حالات الطلاق ، ما يعطي ترجمة و دلالة على تغير العلاقات الاجتماعية و النظم القروية في المجتمع الجزائري.

الرسوم البيانية



الرسم البياني رقم (01) تغير مؤشرات الزواج.



الرسم البياني : (02) اتجاه مؤشرات الطلاق نحو الارتفاع (تطور حالات الطلاق)

قائمة المراجع

- 1- أحمد بيري الوحيشي، الأسرة و الزواج مقدمة في علم الاجتماع العائلي، الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1998.
- 2- العياشي عنصر، ما هو المجتمع المدني؟ الجزائر امودجا، مجلة إنسانيات، الكراسك، وهران، العدد 13، 2001، ص ص 63-73.
- 3- اميل دوركهائم، الانتحار، تر: حسن عودة، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2011.
- 4- شاكرو مصطفى سليم، قاموس الانثروبولوجيا -انجليزي عربي-، جامعة الكويت، ط1، 1981.
- 5- حنان بونيف، الزواج في الجزائر بين الفطرة و الفترة، المعيار، جامعة الأمير عبد القادر، المجلد 11، العدد 22، ص ص 611-627.
- 6- جيلالي سراج، واقع الطلاق السريع في المجتمع الجزائري - دراسة أنثروبولوجية في ارتفاع معدلات الطلاق، مجلة الفكر المتوسطي، العدد 12، 2017، ص ص 248-256.
- 7- صبيحة قشطلوي، تأخر سن الزواج عند الشباب الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2008.
- 8- قويدر سيكوك، بلهاري بلحاج، العمل: المعنى و المكانة في عالم متغير، مجلة علوم الانسان و المجتمع، جامعة بسكرة العدد 10، 2014، ص ص 119-136.
- 9- مسعودة كسال ()، مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، دت.
- 10- منصف المحواشي، تطوّر ظاهرة الطلاق في المجتمع التونسي: قراءة في المؤشرات الإحصائية ودلالاتها، انسانيات، الكراسك، وهران، العدد 37، 2007، ص ص 11-37.
- 11- نادية فرحات، عمل المرأة وأثره على العلاقات الاسرية، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، جامعة الشلف العدد، 2012، ص ص 126-134.
- 12- ناصر قاسمي، سوسيولوجيا العائلة و التغير الاجتماعي، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ط1، 2013.
- 13- احصائيات الديمغرافيا www.ons.dz (تاريخ الزيارة 2019/11/25)
- 14- zahra abassi , la demande de divorce dans la famille algerienne contemporaine , OPU, alger, 2005.